

عالميا.. أي زيادة في كلفة الوقود بين 30 و40٪ تؤدي إلى رفع إجمالي تكلفة الإنشاء بين 2 و5٪

# «المركز»: زيادة الكيروسين والديزل ترفع تكاليف البناء 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي

الاستدامة الاقتصادية للدولة على المدى البعيد، رغم أنه قد يكون هناك تآزر على المدى القريب، إلا أنه من الضروري وضع نهج استراتيجي للتنفيذ لتجنب الآثار السلبية على مختلف القطاعات والتي لا يمكن التنبؤ بها، وربما لا يمكن السيطرة عليها، مما يؤثر على معنويات المستثمرين خلال العملية. ويعد أحد الحلول الممكنة تطبيق زيادة أسعار الوقود بطريقة تدريجية أو على مراحل، بدلا من فرض مقدار كبير من الزيادة مرة واحدة، ويمكن أن تساعد في جعل أثرها المالي ضمن مستويات مقبولة أو يسهل التعامل معها. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأفراد يجب أن يأخذوا وقتهم للاعتياد والتأقلم مع الأسعار الجديدة، وأي تأثيرات تضخمية ناجمة عن هذه الزيادة ستخف من خلال أطر زمنية ذات مدى أطول. وتعتبر الهند من أكثر المتأثرين في تطبيق معيار المراحل.

وفي يناير 2013، قررت الحكومة الهندية تحرير أسعار الديزل بأسلوب تدريجي أو على مراحل، من خلال فرض 50 بيرة هندية للتر الواحد ترتفع بشكل طفيف كل شهر.

وفي سبتمبر 2014، كانت الحكومة الهندية قادرة على إزالة فجوة بين التكلفة المستوردة على الوقود وبين سعر بيع التجزئة. وفي أكتوبر 2014، رفعت الحكومة رسميا الدعم على الديزل بشكل كامل. ومن الضروري فتح قنوات النقاش العام وتبني الشفافية في الدراسات وتوفير الإطار الزمني للتكيف مع الأسعار الجديدة والقدرة على إدارة التأثير التضخمي بشكل تدريجي يمكن التعامل معه بسهولة خلال مدة زمنية طويلة، بدلا من تطبيق الأسعار المرتفعة الجديدة مرة واحدة.



ارتفاع أسعار المحروقات ثلاثة أضعاف ينعكس سلبا على حجم المشاريع الإنشائية الحالية التي تقدر كلفتها بنحو 6,5 مليارات دينار

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريرا حول ارتفاع أسعار الوقود في الكويت وتأثيرها على تكاليف الإنشاء، وأورد فيها تحليلا لتداعيات أسعار هذه الزيادة المفاجئة في أسعار الوقود على قطاعات حساسة مثل الإنشاء، الأمر الذي قد يفرض تكاليف مباشرة وأخرى خفية على قطاعات عديدة في الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن مراجعة ترشيد الدعم خطوة مستحقة لضمان الاستدامة الاقتصادية للدولة على المدى الطويل، إلا أنه من الضروري وضع نهج استراتيجي للتنفيذ بخصوص وقف الدعم لتجنب الضغوط التضخمية التي يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية لا يمكن التنبؤ بها، وربما لا يمكن السيطرة عليها في مختلف القطاعات والصناعات، مما يؤثر على معنويات المستثمرين خلال العملية.

ويكشف التقرير أن زيادة أسعار الوقود قد تؤدي إلى رفع التكاليف التي تواجه صناعة الإنشاء الكويتية لدرجة أنها قد تصل إلى نحو 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بناء على أكثر التقديرات تحفظا.

إن تتضمن مشاريع الإنشاء مستويات عالية من المخاطر بسبب مجموعة من العوامل مثل أعمال تخطيط الإنشاء والتصاميم الفريدة، وظروف العمل المتقلبة المستتدة إلى الموقع التي تؤثر على تسليم المشاريع، والاعتماد على تعاقدات وفق سعر ثابت، والتجزؤ الواسع النطاق الموجود في سلسلة القيمة التي تدعم مشاريع الإنشاء. وقال التقرير إنه وفقا للأدلة الموجودة حول العالم، فإن أي زيادة في تكلفة الوقود بنسبة 30 - 40٪ ستؤدي إلى رفع إجمالي تكلفة الإنشاء بنحو 2 - 5٪.

وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الكيروسين

## قرار رفع الدعم

### يخلق ضغوطاً

### تضخمية في

### قطاعي الإسكان

### والاستثمار



على هوامش ربح المقاولين. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تواجه صناعة الإنشاء حاليا تكاليف متصاعدة للمعالجة بسبب شح القوى العاملة.

وتشكل تكلفة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 25٪ من إجمالي التكلفة، والتي قد تزيد لاحقا نتيجة لوجود نقص في العمالة. لهذا، يمكن أن يضيف ارتفاع أسعار الوقود كثيرا على عبء التكلفة، مما يجعل الهوامش غير مجدية بالنسبة للمقاولين، ويعد القطاع الخاص عن المشاركة في صناعة الإنشاء.

ومع ذلك، يعد ترشيد الدعم خطوة مستحقة لتحقيق

الكويت نشاطا في غضون الأعوام المقبلة. ومن خلال استهداف الحكومة الكويتية نمو القطاع الخاص العقاري بنسبة 9,4٪ سنويا كمعدل وسطي للفترة بين 2015 و2020، فإنه من المتوقع أن تحظى مشاريع البنية التحتية والإنشائية بمزيد من الاهتمام بالتنفيذ نظرا إلى دورها الحساس في دعم نمو القطاع الخاص.

وفي الفترة بين عامي 2015 و2020، من المتوقع أن يبلغ متوسط الإنفاق الاستثماري السنوي في الكويت 11,8 مليارات دينار. تم تخصيص منها نحو 6,3 مليارات دينار سنويا لمشاريع بنية تحتية مهمة من الناحية الاستراتيجية، مثل مشروع توسعة المطار. وبالتالي، من المتوقع أن يشهد قطاع الإنشاء في

دينار تقريبا. هذا الأمر يزيد الحاجة إلى الاستعانة بتقنيات حديثة ومواد بناء مبتكرة، ومحاولة إيجاد طرق تساعد في إبقاء مكونات التكلفة الأخرى كالتكلفة بالوقود منخفضة.

وتقدر قيمة العقود في صناعة الإنشاء الكويتية بنحو 4,9 مليارات دينار. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية لمشاريع البنية التحتية والإنشاء في الكويت عام 2014 قد تلامس 6,5 مليارات

والديزل في الكويت 3 أضعاف، من 55 فلسا إلى 170 فلسا، إلى ارتفاع في أسعار مواد الإنشاء الأساسية وتكاليف النقل المتعلقة بصناعة الإنشاء. وبالنظر إلى ذلك، وبما أن الديزل يشكل نحو ربع استهلاك الطاقة في قطاع النقل في الكويت، فإن زيادة أسعاره بمعدل 3 أضعاف من المرجح أن تزيد تكاليف الوقود في قطاع الإنشاء بنحو 5٪.

ورغم أن صناعة الإنشاء تعد كيانا مستقلا، إلا أنها تعتبر الخاسرة بعد قطاع الكهرباء في حجم الاستثمارات، مما يؤكد على الأهمية الكبيرة للقطاع. ومن خلال وجود الاستثمارات العالية في

هذا القطاع، يمكن أن تزيد الضغوط التضخمية الناشئة عن ارتفاع أسعار الوقود من تكاليف المشروع بصورة كبيرة. ويشكل قطاع الإنشاء في الكويت نحو 1,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وفي الوقت الحالي، هناك عدد من مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية التي يجري العمل عليها في الكويت. ومن المتوقع أن يشهد قطاع الإنشاء في الكويت عام 2014 قد تلامس 6,5 مليارات

## «الشال» عن سيناريو أسعار النفط: الإدارة الحليفة لا تنتظر تحول المشكلة إلى أزمة لتبدأ بإيجاد مخارج غير مجدية لها

المطالبة بالالتزام بحصص الإنتاج المقررة سيكون كافيا. والكويت التي أنتجت في 2013 نحو 3,126 ملايين برميل يوميا أو نحو مليون برميل يوميا فوق حصتها الرسمية، سوف تكون الأكثر تعرضا للضغوط، ولا بد من التحوط لاحتمال الخفض وربط الإنفاق بحدود الإيراد مع رقم متحفظ للإنتاج. وكانت الكويت - وفقا لبريتيش بتروليوم - تنتج نحو 3,34 ملايين برميل يوميا في 1972، انخفض إنتاجها مع ضعف سوق النفط ليصبح 862 ألف برميل يوميا فقط في عام 1982، وظل شبه ثابت ما بين 2 و2,2 مليون برميل يوميا للفترة 1993-2002، ثم بدأ بالزيادة متزامنا مع زيادة حادة في الأسعار بسبب ظاهرة النمو الاقتصادي غير المسبوق للصين والهند، ثم بسبب أحداث جيوسياسية. وقال التقرير إن الوضع في حقبة ركود سوق النفط الحالية أفضل من سابقها إن اقتصر هدف أوبك في ضخ فائض الإنتاج فقط على الحد من الاستثمار في إنتاج النفط الحدية غير التقليدية، أما إن غاب النفط، ودخلت في حرب ضمنها، فلن يكون هناك سقف أدنى محتمل لما قد تبلغه الأسعار، ومن المرجح أن يسود المنطق ولو بعد حين. وفي الجانب السلبي، كل من الصين، ودرجة أقل الهند، ومعها اقتصادات آسيا الناشئة وبالذات الاقتصادية العالمي، لن يحققوا معدلات النمو الاقتصادي القديمة والمرتفعة في المستقبل، والتي قدمت في الماضي دعما غير مسبوق لسوق النفط. والإدارة الحليفة هي من لا ينتظر تحول المشكلة إلى أزمة، وربما إلى كارثة، ثم تبدأ بإيجاد مخارج غير مجدية لها، ذلك كان تاريخ أداء الإدارة العالمة في الكويت، وتأمل هذه المرة في أداء أفضل من أجل المستقبل.

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إن الإدارة العامة في الكويت أضاعت الفرصة تلو الأخرى في التعامل الاستباقي مع بوادر بروز أي مشكلة عامة، ذلك ما حدث قديما مع أزمة المناخ بعد أن تجاوزت الحكومة عن عمد مخالفات مؤسسي الشركات في بداية سبعينيات القرن الفائت، وبعد التدخل بشراء أسهم المتورطين في المضاربة على الأسهم في عام 1978، حتى تم التماسح مع تأسيس سيل الشركات الخليجية والمقلدة، لتنفجر أكبر أزمة أوراق مالية في العالم، وذلك صحيح تماما عندما تجاهلت الإدارة العامة تحذيرات كثيرة وكبيرة حول استحالة استدامة رواج سوق النفط، وزادت نفقاتها العامة بمعدل نمو سنوي مركب بنحو 13٪ على مدى 10 أعوام، وطفى الجاري والثابت منها على مكوناتها، وأصبح البلد يكامله أمام مناخ جديد وشامل، ما لم تبدأ الإدارة العامة بتغيير جوهرى ضمنها يبعد صانعي الأزمة الحالية عن التصدي لحلولها.

وأول متطلبات التصدي للأزمة هي في السيطرة على العامل الذي تملك عليه سيطرة وإن محدودة، أي النفقات العامة، ولا بد من ربطها بالعامل المتحكم بنسبة 92٪ في تمويلها أو إيرادات النفط، ولا بد من الوعي بدورات سوق النفط وقد تكون طويلة. والخيار الذي سوف تواجهه الكويت ودول الخليج الأخرى هو، إما خفض إنتاجها النفطى في وقت لاحق لدعم الأسعار حتى لا تنهار دول في أوبك وخارجها باتت على شفا حافة من عدم الاستقرار، أو التضحية بالأسعار في حرب فائض إنتاج مع منجمي نطف تقليدي لا خيار لهم سوى الحرب. وصحيح أنه لا حاجة لخفض مستوى الإنتاج إلى النصف كما حدث في سبعينيات وثمانينيات القرن الفائت، ولكن

## ارتفاع سيولة القطاع العقاري 26,8٪ بنهاية 2014

ذكر «الشال» أن السوق العقاري أنهى 2014 بارتفاع سيولة السوق إلى نحو 4992,4 مليون دينار، أي ما نسبته 26,8٪ مقارنة بسيولة 2013 البالغة نحو 3935,8 مليون دينار. وجاءت سيولة 2014 في صدارة الترتيب دون احتساب أثر التضخم، خلال الـ 15 عاما الماضية، بدءا من 2000 وانتهاء بـ 2014. وبلغت سيولة النصف الثاني من 2014 نحو 2145,2 مليون دينار، وكانت أدنى من سيولة النصف الأول من 2014 والبالغة نحو 2847,2 مليون دينار، بما يعطي مؤشر على احتمال تراخي السيولة في 2015. وبدأ السوق العقاري بارتفاع، بعد 2000، لثلاثة أعوام متتالية، حتى نهاية 2003، ليصل مستوى سيولته إلى نحو 2828 مليون دينار، لتعود مؤشرات ضعفه إلى الظهور في 2004، ولتستمر هذه المؤشرات، حتى نهاية 2005، التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2231 مليون دينار. وشهد 2006 تحسنا واضحا، في سيولة السوق، رغم أنه كان عام تصحيح، في أسواق المال الإقليمية والبورصة الكويتية، واستمر حتى سجل مستوى سيولة قياسي، جديدا، بنحو 4447 مليون دينار، وفي 2007، وهو أعلى مستوى حققه خلال 12 سنة الماضية، لكنه سرعان ما تراجع، مرة أخرى، في 2008، واستمر هذا التراجع، في 2009 الذي حقق فيه ثاني أدنى مستوى سيولة، منذ 2000، من دون احتساب أثر التضخم، ثم عاد وتعافى، من جديد، في 2010، وامتد هذا التعافي إلى

2014 ليحقق أعلى مستوى له خلال 15 سنة الفائتة كما أسلفنا. وحققت سيولة نشاط السكن الخاص، ارتفاعا مطلقا، في 2014، فارتفع نصيب السكن الخاص من سيولة السوق، وكالات و عقود، إلى نحو 2272 مليون دينار، بينما انخفضت مساهمته النسبية إلى نحو 45,5٪ من سيولة السوق، حيث كان نصيبه نحو 49,4٪، من سيولة السوق في 2013. وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص نحو 16,9٪، مقارنة بـ 2013 كما ارتفعت تداولات نشاط السكن الاستثماري، إلى نحو 2106 مليون دينار، مع ارتفاع في نسبة مساهمته، في سيولة السوق، إلى نحو 42,2٪ في 2014، فيما كان نصيبه نحو 38,7٪ من سيولة السوق في 2013. وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 38,4٪، مقارنة بـ 2013. واستحوذ نشاط السكن، الخاص والاستثماري، على ما نسبته 87,7٪، من سيولة سوق العقار، في 2014، تاركين نحو 12,3٪ من السيولة للقطاع التجاري و قطاع المخازن، مقارنة بنحو 11,9٪، في 2013. وارتفع معدل قيمة الصفقة الواحدة، في نهاية 2014، للسكن الخاص، لتصل إلى نحو 360,8 ألف دينار، من مستوى 290,7 ألف دينار في 2013، بينما ارتفع معدل الصفقة الواحدة، للسكن الاستثماري، بشكل كبير، إلى نحو 1,189 مليون دينار، من نحو 838,6 ألف دينار كما ارتفع، معدل الصفقة الواحدة في التجاري، إلى نحو 5,389 ملايين دينار، بعد أن كان 2,768 مليون دينار في 2013، وارتفع المعدل العام للصفقة، في تداولات القطاع العقاري، كلها، في 2014 بنسبة 34,3٪.

## إعلان تذكيري

### فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي لانتخاب عضو تكميلي

يعلن البنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.ع.) عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارته لانتخاب عضو تكميلي وعضوين احتياطي لاستكمال الفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس التي تنتهي بنهاية عام 2015.

فعلى من يرغب من السادة المساهمين الكرام في ترشيح نفسه أن يتقدم بطلب ترشيحه على نموذج البنك المركزي المعد لذلك مع إرفاق كافة المستندات المؤيدة لترشيحه، على أن يكون المتقدم للترشيح مستوفيا لكافة الشروط الواجب توافرها قانونا في أعضاء مجالس إدارة البنوك.

تقدم طلبات الترشيح مرفقا بها كافة المستندات المؤيدة لاستيفاء الشروط إلى إدارة شئون مجلس الإدارة (بالتابق السابع عشر بمبنى المركز الرئيسي للبنك الكائن بساحة الصفاة - شارع أحمد الجابر).

يتم استلام طلبات الترشيح اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2015/1/11 وحتى نهاية دوام يوم الأحد الموافق 2015/1/25، وذلك من الساعة الثامنة والنصف صباحا وحتى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

والله ولي التوفيق.

للاستفسار: 22442233

رئيس مجلس الإدارة



البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.ع.  
AL AHLI BANK OF KUWAIT K.S.C.P.